

## الهيئة المنظمة لقطاع الاتصالات توضح آلية خصخصة الخاوي

تضمن لمرافق المزايدة الشفافية والمهنية اللازمتين بعيداً من أي مفاضلة لشركة على أخرى أو لطرف على آخر، وفق إجراءات لا تترك مجالاً للمحسوبية أو للمحاباة أو للتعسف. «هي لهذه الغاية، وحرصاً على المال العام وانطلاقاً من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضفت آلية واضحة تقضى في مرحلة أولى بأن تقدم الشركات بما يعرف بسعر ما قبل المزايدة ضمن ظرف مختوم تفضله ح secara لجنة فنية خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء، ترفعه بدورها إلى الحكومة من دون أن تعلمها بأسماء الشركات، كي تبيت أيها من الخيارين الا، في المئة أو المائة في المائة مشاركة في الواردات تراه الحكومة مناسباً للمصلحة العامة ويضمن المردود المالي الأعلى. ولمزيد من الشفافية، وفي اليوم نفسه، تعرض نتيجة عملية فتح عروض ما قبل المزايدة مباشرة على مجلس الوزراء الذي يجتمع ليأخذ القرار المناسب، على أن تنطلق فوراً عملية المزايدة.

أعلنت الهيئة المنظمة لقطاع الاتصالات ضمن جهودها لإعلام المواطنين عن آلية خصخصة القطاع إنما تحرص على وضع آلية شفافة وواضحة لإطلاق عملية الخصخصة، فأنجزت بادئ ذي بدء دفتر الشروط الخاص بالمتزايدة، الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، وتضمن كل المستندات الرسمية المطلوبة كي تحضر الشركات الراغبة ملفاتها للمشاركة. وستتصدر الهيئة المنظمة لقطاع الاتصالات والمجلس الأعلى للخصوصية في تشرين الثاني المقبل مذكرة المعلومات المتعلقة بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة بالشبكة وخربيطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كما سترقى الهيئة مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديداً خدمات الجيل الثالث.

وأشار إلى إن الهيئة المنظمة لقطاع الاتصالات حريصة على أن